

خارطة طريق لتطبيق التدابير اللازمة لمكافحة تلوث بحيرة القرعون - تقدّم العمل بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠١٨

تقدّم العمل (بما فيه تعديل بعض التدابير)	الصلاحية		التدابير اللازمة على المدى السريع والمتوسط والمستدام	
	بالتنسيق مع	الجهة المسؤولة	التفاصيل	المصدر: اقتراحات اللجنة المشكّلة بقرار رئيس مجلس الوزراء 2012/102 بالنسبة للمهمة رقم 2 "اقتراح خطة عمل مفصلة لمعالجة مصادر التلوث كافة تتضمن التدابير اللازمة، الحالية منها والمخطط لها، واقتراح التدابير الاضافية والالية اللازمة لمعالجتها"

الحوكمة:

تدابير آنية سريعة				
قيام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في العام 2012 بأول تجربة لناحية استخدام النباتات في معالجة مياه الصرف (المعروفة بالـWetland) في خربة أنفار بالقرب من جسر جب جنين، وذلك بتمويل من الـUSAID، حيث تصل قدرة المعالجة إلى 5,000 متر مكعب يومياً؛ المراقبة الدورية تظهر مدى فعالية هذه التجربة، التي يقتضي درس استخدامها في مناطق أخرى.		مؤسسة مياه البقاع/ وزارة الطاقة والمياه	معاينة كل مصبات الصرف الصحي مع البلديات ومنع صب المجاري مباشرة بالنهر من خلال تحويل مجرى الصرف الصحي إلى أماكن يتم زرعها بالقصب والنباتات او ما يشابهها (artificial wetlands) قبل أن تصبّ في النهر بانتظار الإنتهاء من انشاء محطات التكرير	1ح
معاينة وزارة الطاقة والمياه والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني ومؤسسة مياه البقاع لعدد من المصبات بالتعاون مع البلديات.	اللجنة المستحدثة	وزارة الطاقة والمياه	عدم السماح بوصل أية خطوط/شبكات مجاري جديدة في المناطق التي لا يوجد فيها محطات تكرير خصوصاً في المناطق القريبة من نهر الليطاني	2ح
تضمين قرض البنك الدولي (55 مليون \$) بالإضافة الى مشروع تقوية القدرات في قطاعي المياه والزراعة الممول من الحكومة الهولندية مكوّن لتقوية القدرات في مؤسسة مياه البقاع (مراجعة البند م 5)؛			فرض انشاء جور صحية للوحدات السكنية، وفق النصوص القانونية النافذة (القرار 32/16 والمراسيم التطبيقية له)، في البلديات التي يتعذر حالياً شركها بالصرف الصحي، وتأمين تفريغ هذه الجور وايصالها الى محطات التكرير	3ح
ولحظ هبة الوكالة الاميركية للتنمية الدولية لصالح مؤسسات المياه (2016-2020؛ حوالي 25 مليون \$) لدعم إضافي في هذا المجال (قرار مجلس الوزراء رقم 100 تاريخ 2016/1/14، والمرسوم 2016/2626).			العمل على تشغيل المحطات الموجودة على جانبي النهر وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء والتأكد من أن المحطات تعمل بقدرتها القصوى وذلك عبر استكمال جميع الشبكات والوصلات المنزلية (مع الأخذ بالاعتبار افتقار مؤسسة مياه البقاع إلى الكادر البشري والخبرة المطلوبة لإدارة مثل هذه المحطات)	4ح

خارطة طريق لتطبيق التدابير اللازمة لمكافحة تلوث بحيرة القرعون - تقدّم العمل بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠١٨

<p>تنظيف قسم من مجرى النهر من قبل جمعية مرسى كور في العام 2016 (من زحلة باتجاه بر الياس لمسافة 5 كلم)، وهو القسم الأكثر تلوثاً؛</p> <p>من المرتقب تنظيف أقسام أخرى ضمن إطار قرض البنك الدولي (55 مليون \$) بشكل يضمن استدامة عملية التنظيف، وذلك بدءاً من مدينة زحلة - نهر البردوني على امتداد حوالي 5,5 كلم؛</p> <p>هذا مع الإشارة إلى أنه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 2016/106 تاريخ 2016/10/27، تمّ تكليف مجلس الإنماء والإعمار أشغال استكمال توسعة وتهذيب مجاري مياه الأنهر وإنشاء أفتية وعبارات تصريف مياه الأمطار في حوض الليطاني (بقيمة 25 مليون \$)؛ الأشغال مقسمة إلى قسمين: قسم قيد التنفيذ، والقسم الثاني قيد الدرس.</p>	<p>اللجنة المستحدثة والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني بشكل خاص</p>	<p>وزارة الطاقة والمياه</p>	<p>تنظيف مجرى النهر خصوصاً تحت الجسور، من خلال على سبيل المثال وليس الحصر:</p> <ul style="list-style-type: none"> o نقل النفايات من حرم النهر والروافد؛ o إزالة العوائق من النهر والروافد منعاً للفيضانات 	<p>5ح</p>
<p>بعد صدور القانون 2014/251 (البند ح 15)، لا حاجة لاستحداث مثل هذه اللجنة؛ يمكن لأي إدارة، بما فيها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بصفتها الأمانة العامة للجنة المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 32 تاريخ 2014/5/9، إخبار المدعي العام البيئي في البقاع عن أي تعديلات وطلب الإذعاء، ومتابعة الـ250 دعوى التي كانت قد رفعت منذ سنوات.</p>	<p>اللجنة المستحدثة والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني بشكل خاص</p>	<p>المصلحة الوطنية لنهر الليطاني</p>	<p>استحداث لجنة من الإدارات المعنية تتمتع بصلاحيات مباشرة وصفة الادعاء لمنع التعديلات على البحيرة ونهر الليطاني كما ومنع رمي المخلفات والأتربة وعدم تصريف المجاري فيها تطبيقاً لنظرية ان الملوث يدفع</p>	<p>6ح</p>
<p>استمرار المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بمراقبة نوعية المياه في الحوض الاعلى من خلال برنامج شهري، والعمل على تحليل نوعي لبعض المنتوجات الزراعية بالتنسيق مع وزارة الزراعة استكمالاً لما تقوم به هذه الوزارة؛</p> <p>بالإضافة الى ان قرض البنك الدولي والهبة الهولندية (أي مشروع تقوية القدرات في قطاعي المياه والزراعة (حوالي 5 مليون يورو)) قد لحظاً زيادة محطات لمراقبة نوعية المياه لصالح المصلحة، دشّن قسم منها في أيلول 2018.</p>	<p>المجلس الوطني للبحوث العلمية</p>	<p>المصلحة الوطنية لنهر الليطاني</p>	<p>الاستمرار بأخذ وتحليل العينات لجهة نوعية المياه (حيث تقوم المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بهذا العمل منذ العام 2006 وبشكل مستمر) - بما في ذلك استخدام الصور الفضائية في عمليات المراقبة ضمن الحوض</p>	<p>7ح</p>

خارطة طريق لتطبيق التدابير اللازمة لمكافحة تلوث بحيرة القرعون - تقدم العمل بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠١٨

تدابير على المدى المتوسط

<p>قيام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بتوفير الدعم اللوجستي اللازم إلى اللجان البيئية التي تم تشكيلها في أكثر من 20 بلدية، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لبعض بلديات المنطقة في اجتماعات اللجنة؛</p> <p>وتوقيع ميثاق شرف في تشرين الأول 2016 تلتزم من خلاله 27 بلدية (اتحادات بلديات زحلة؛ السهل؛ البحيرة؛ الخ.) بالمساعدة والمشاركة في إيجاد الحلول لمعالجة مشكلة تلوث الليطاني ومن ثم المساعدة في تنفيذ الحلول المقترحة.</p>	<p>اللجنة المستحدثة</p>	<p>المصلحة الوطنية لنهر الليطاني</p>	<p>تفعيل ودعم القطاع الخاص والبلديات لانجاز مشاريع صحية وبيئية</p>	<p>8ح</p>
<p>تأمين هبة بقيمة 3,2 مليون \$ من مرفق البيئة العالمي إلى وزارة البيئة (من خلال برنامج الامم المتحدة الإنمائي) لتنفيذ مشروع حول "الإدارة المستدامة للأراضي في حوض القرعون" (المرسوم 2016/2540)؛ بدأ التنفيذ في أ آب 2016، وفي نيسان 2017 بدأت الدراسات التشخيصية، والاعداد للمخططات التوجيهية الجديدة اللازمة لاستعمالات الأراضي.</p>	<p>اللجنة المستحدثة</p>	<p>المصلحة الوطنية لنهر الليطاني</p>	<p>إعادة النظر بمخطط استعمال الأراضي في حوض الليطاني بناء على المخطط التوجيهي العام لاستعمال الأراضي ومتابعة حسن تطبيقه</p>	<p>9ح</p>
<p>قيد المتابعة من قبل المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بالتنسيق مع أعضاء اللجنة.</p>	<p>اللجنة المستحدثة</p>	<p>المصلحة الوطنية لنهر الليطاني</p>	<p>الطلب من الجهات المولجة تطبيق سائر المقترحات، بعد توضيح الصلاحيات حيث يلزم</p>	<p>10ح</p>
			<p>تحديد الجهات المولجة بمراقبة حسن التطبيق (خاصة في ما يعود للمؤسسات المصنفة)</p>	<p>11ح</p>
			<p>البتّ بالآلية الأنسب لتأمين تكاليف التشغيل والصيانة</p>	<p>12ح</p>
			<p>الترويج والإعلان لهذا العمل عبر وسائل الإعلام</p>	<p>13ح</p>
<p>صدر القانون 2018/77</p>	<p>اللجنة المستحدثة</p>	<p>وزارة الطاقة والمياه</p>	<p>إقرار مشروع قانون المياه وتسريع استصدار المراسيم التطبيقية للقانون بما في ذلك شرطة المياه (بعد دراسة كيفية التكامل بين هذه الشرطة والضابطة البيئية المذكورة أدناه)</p>	<p>14ح</p>

خارطة طريق لتطبيق التدابير اللازمة لمكافحة تلوث بحيرة القرعون - تقدّم العمل بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠١٨

<p>صدور القانون 2014/251 (تخصيص محامين عامين متفرّعين وقضاة تحقيق لشؤون البيئة) والبدء بتطبيقه من خلال تكليف قاضيين في كلّ محافظة (محامي عام بيئي وقاضي تحقيق لشؤون البيئة، أمّا ليس بطريقة متفرّغة بعد)؛ إقرار مرسوم إنشاء ضابطة بيئية وتحديد عدد أعضائها وتنظيم عملها (المرسوم رقم 3989 تاريخ 2016/8/25) وموافقة مجلس الوزراء بموجب قراره رقم 70 تاريخ 2018/2/15 على إجراء مباراة لتوظيف 25 من أصل الـ 40 مراقباً بيئياً الملحوظين ضمن هذه الضابطة؛ وصدور جدول الخبراء الذي يتضمّن فرع البيئة وفرع هندسة البيئة (قرار وزارة العدل رقم 3330 تاريخ 2015/11/10).</p>		<p>وزارة البيئة</p>	<p>إقرار قانون النيابة العامة البيئية ومرسوم الضابطة البيئية</p>	<p>ح15</p>
<p>تدابير على المدى المستدام</p>				
<p>تجهيز ملف كامل حول تعديل مهام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني لتمكّن من القيام بدور أكبر لهذه الناحية؛ يمكن في حال إقراره من قبل الجهات المعنية تنفيذه من خلال خطة خمسية.</p>	<p>الجهات المعنية + اللجنة المستحدثة</p>	<p>المصلحة الوطنية لنهر الليطاني</p>	<p>على المدى الطويل، اعتماد مبدأ الإدارة المتكاملة للمياه (إدارة حوض) ؛ بحيث تعطى صلاحية الإدارة لجهة واحدة مختصة تحت وصاية الوزارة التي تنبثق منها هذه الجهة بتصديق كل القرارات الأساسية الصادرة عنها على ان تكون كل قراراتها واعمالها ضمن المخطط التوجيهي العام، وعلى أن تنسق هذه الجهة مع سائر الجهات المعنية كل ضمن مسؤولياتها؛ وهذا يستدعي تعديل بعض النصوص التنظيمية.</p>	<p>ح16</p>